



عدد
جانب رئيس الطلوع
للتفضل بالافلاج وأخذ العلم

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
محافظة لبنان الجنوبي



جانب قائممقامية قضاء صور

٥٧٩٧ / ٢

الموضوع: تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ .
المرجع: كتاب وزارة الداخلية والبلديات رقم ٢٠٩٦٢ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ ومرفقاته.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه،
نودعكم ربطاً كتاب السيد وزير الداخلية والبلديات ومرفقاته لجهة تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١

يرجى الإطلاع وأخذ العلم وإبلاغ من يلزم.
صيدا في:

١٩ ٢٠١٥

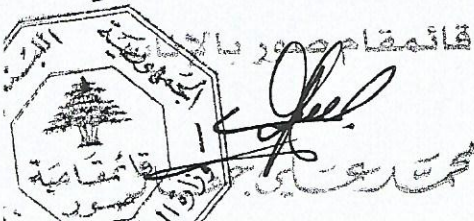
حا محافظ لبنان الجنوبي

عمر منصور ضو



نسخة تلغ:

- المحفوظات.



١٩/١٢/١٥

RS27230

٢٠١٦
عدد

جانب المديرية العامة للأحوال الشخصية
جانب المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين
جانب المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
جانب المديرية العامة للدفاع المدني

بالإضافة لإبلاغ اتحادات البلديات
والبلديات

جانب محافظة مدينة بيروت
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة عكار
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة بعلبك الهرمل
جانب محافظة النبطية

جانب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
جانب المديرية العامة للأمن العام
جانب جهاز أمن المطار
جانب أمانة سر مجلس الأمن الداخلي المركزي
جانب هيئة إدارة السير والآليات والمركبات
جانب الصندوق التعاوني للمختارين في لبنان
جانب المديرية الإدارية المشتركة

نودعكم ربطاً نسخة عن كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٦٥/م.ص تاريخ
٢٠١٥/١٢/٤ بشأن تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء
والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد بشتى الاشكال بما في ذلك الفاتورة،
وذلك حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١،

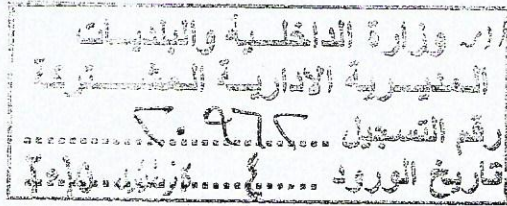
للتفضل بالإطلاع والمقتضى%

بيروت، في: ١٠ آذار ٢٠١٥

مدير الإدارة المشتركة بالتكليف
العميد الياس الخوري



تبلغ نسخة لجاناب:
- دائرة شؤون الموظفين.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر ٤٦٥ / م ٥٥

رقم المحفوظات :

سويت في : ١٢ / ٤

تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ .

المرجع: قرار مجلس الوزراء رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣. (تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١)

بما ان مجلس الوزراء يعمد في كل سنة خلال شهر تشرين الثاني من كل عام الى تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ .

وبما ان القرار الاخير رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣ ينتهي مفعوله بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ ،
وبما ان اتخاذ القرارات والعقود اللازمة لذلك يجب ان يحصل خلال شهر تشرين الثاني
ونظرا لتعذر انعقاد مجلس الوزراء

وحرصا على تأمين استمرارية العمل في مختلف الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات،
نطلب الى جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل :

١- تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات لمدة أقصاها ٢٠١٦/١٢/٣١ والاستمرار بصرف رواتبهم وأجورهم قبل إنجاز المعاملات المتعلقة بالتمديد. على أن تعطى السلطة التي لها حق التعيين، صلاحية إنهاء التعيين، وفسخ عقود المتعاقدين، وعدم تجديد أو تمديد هذه العقود،

في حال تبين أن الموظف المؤقت، أو الأجير، أو المتعاقد، أو المتعامل، لم يلتزم بنود العقد، أو لم يتقيد بأحكام الأنظمة والقوانين التي ترعى شؤون التعيين، أو تلك المتعلقة بالقيام بواجباته.

٢- عدم التعاقد واستخدام الأجراء الجدد في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة

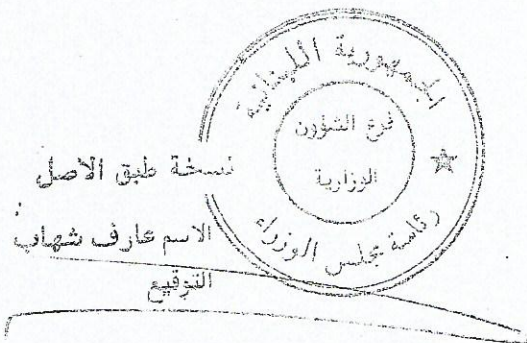
بشكى الأشكال بما فيه الفاتورة، وذلك خلال عام ٢٠١٦

٣- يستثنى من مضمون هذا القرار المتعاقدون مع المنظمات الدولية،

وعلى ان يعرض الموضوع لاحقا على مجلس الوزراء على سبيل التسوية .

رئيس مجلس الوزراء

تمام سلام



نسخة تبلغ لجان :

- الوزارات كافة

- الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها

في حال تبين أن الموظف المؤقت، أو الأجير، أو المتعاقد، أو المتعامل، لم يلتزم بنود العقد، أو لم يتقيد بأحكام الأنظمة واللوائح التي ترعى شؤون التعيين، أو تلك المتعلقة بالقيام بواجباته.

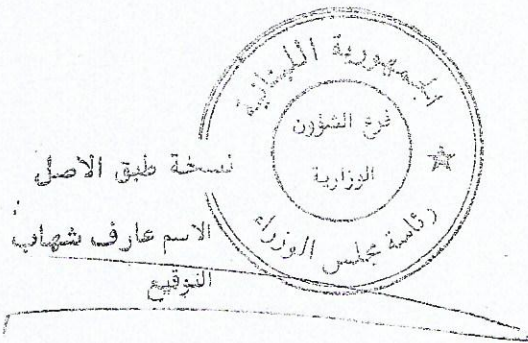
٢- عدم التعاقد واستخدام الأجراء الجدد في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة بشتى الأشكال بما فيه الفاتورة، وذلك خلال عام ٢٠١٦

٣- يستثنى من مضمون هذا القرار المتعاقدون مع المنظمات الدولية،

وعلى ان يعرض الموضوع لاحقا على مجلس الوزراء على سبيل التسوية .

رئيس مجلس الوزراء

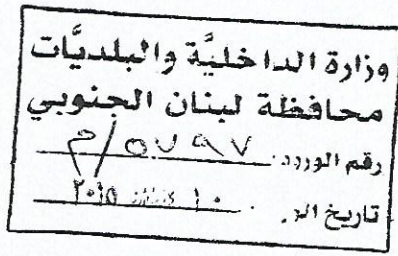
تمام سلام



نسخة تبلغ لجانب :

- الوزارات كافة

- الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر: ٤٦٥/م
رقم المحفوظات:
بيروت في: ٤/١٢/١٥

تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ .

المرجع: قرار مجلس الوزراء رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣. (تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١)

بما ان مجلس الوزراء يعمد في كل سنة خلال شهر تشرين الثاني من كل عام الى تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين ومنع التعاقد واستخدام الأجراء الجدد إلا في الحالات الضرورية التي يقرها مجلس الوزراء وذلك حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ .

وبما ان القرار الاخير رقم ٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٣ ينتهي مفعوله بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ ، وبما ان اتخاذ القرارات والعقود اللازمة لذلك يجب ان يحصل خلال شهر تشرين الثاني ونظرا لتعذر انعقاد مجلس الوزراء

وحرصا على تأمين استمرارية العمل في مختلف الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات،

نطلب الى جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل :

- ١- تمديد العمل بالملاكات المؤقتة وتعيين الموظفين المؤقتين واستخدام الأجراء والمتعاقدين والمتعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات لمدة أقصاها ٢٠١٦/١٢/٣١ والاستمرار بصرف رواتبهم وأجورهم قبل إنجاز المعاملات المتعلقة بالتمديد. على أن تعطى السلطة التي لها حق التعيين، صلاحية إنهاء التعيين، وفسخ عقود المتعاقدين، وعدم تجديد أو تمديد هذه العقود،

في حال تبين أن الموظف المؤقت، أو الأجير، أو المتعاقد، أو المتعامل، لم يلتزم بنود العقد، أو لم يتقيد بأحكام الأنظمة والقوانين التي ترعى شؤون التعيين، أو تلك المتعلقة بالقيام بواجباته.

٢- عدم التعاقد واستخدام الأجراء الجدد في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة

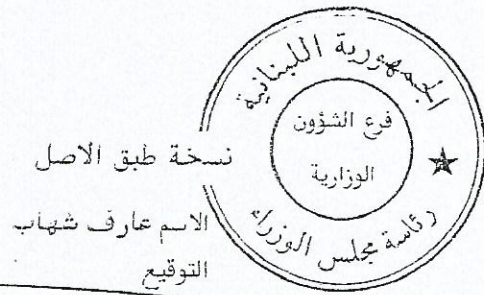
بشئ الأشكال بما فيه الفاتورة، وذلك خلال عام ٢٠١٦

٣- يستثنى من مضمون هذا القرار المتعاقدون مع المنظمات الدولية ،

وعلى ان يعرض الموضوع لاحقا على مجلس الوزراء على سبيل التسوية .

رئيس مجلس الوزراء

تمام سلام



نسخة تبليغ لجانب :

- الوزارات كافة

- الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها